

فهرس المحتويات

شكر و تقدير	
1.....	مقدمة:
7.....	الفصل الأول: ماهية التعامل بالاعتماد المستندي في مجال التجارة الخارجية.....
7.....	المبحث الأول: مفهوم التجارة الخارجية والاعتماد المستندي.....
8.....	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....
8.....	الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية
9.....	الفرع الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.....
10	المطلب الثاني: مفهوم الاعتماد المستندي كآلية تمويل حديثة.....
10.....	الفرع الأول: تعريف الاعتماد المستندي كآلية تمويل حديثة للتجارة الخارجية.....
16.....	الفرع الثاني: أهمية الاعتماد المستندي كآلية تمويل حديثة للتجارة الخارجية.....
23	المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للتعامل بالاعتماد المستندي
23	المطلب الأول: أنواع الاعتماد المستندي وطرق تنفيذه.....
25	الفرع الأول: أنواع الاعتماد المستندي.....
29	الفرع الثاني: طرق تنفيذ الاعتماد المستندي.....
31	المطلب الثاني: الأساس القانوني للتعاقد بالاعتماد المستندي وأطرافه
31	الفرع الأول: الأساس القانوني للتعاقد بالاعتماد المستندي.....
33	الفرع الثاني: أطراف التعامل بالاعتماد المستندي.....
37	خلاصة الفصل الأول:.....

38.....	الفصل الثاني: أحكام التمويل بالاعتماد المستندي في مجال التجارة الخارجية.....
40	المبحث الأول: الزامية الدفع بالاعتماد المستندي في مجال التجارة الخارجية.....
40	المطلب الأول: الاعتماد المستندي آلية للرقابة في مجال التجارة الخارجية.....
41	المطلب الثاني: ضمانات الاعتماد المستندي في مجال التجارة الخارجية.....
42	الفرع الأول: الضمان الذي تقدمه المستندات للبنك.....
45	الفرع الثاني: غطاء الاعتماد المستندي.....
48	المبحث الثاني: الاثار القانونية المترتبة على التعامل الاعتماد المستندي.....
48	المطلب الأول: التزامات أطراف الاعتماد المستندي.....
49	الفرع الأول: التزامات العميل الأمر بفتح الاعتماد المستندي (المشتري).....
50	الفرع الثاني: التزامات البنك فاتح الاعتماد المستندي:.....
52	الفرع الثالث: التزامات البائع المستفيد من الاعتماد المستندي:.....
54.....	الفرع الرابع: الطبيعة القانونية لمختلف العلاقات التعاقدية للاعتماد المستندي
56	المطلب الثاني: جزاء الاخلال بالالتزامات اطراف الاعتماد المستندي.....
56	الفرع الأول: جزاء اخلال العميل بالتزاماته بفتح الاعتماد.....
57	الفرع الثاني: مسؤولية البنك عن الاخلال بالتزاماته في مواجهة العميل.....
58	الفرع الثالث:مسؤولية البنك فاتح الاعتماد اتجاه المستفيد.....
58.....	المطلب الثالث: القانون الواجب التطبيق على العلاقة التعاقدية للاعتماد المستندي
58.....	الفرع الأول: الالتزام المنفرد للبنك فاتح الاعتماد.....
59	الفرع الثاني: حالة الالتزام المتعدد للبنك فاتح الاعتماد.....
62	خلاصة الفصل الثاني:.....

63الخاتمة
67قائمة المصادر والمراجع:
75فهرس المحتويات

الملخص

نتيجة لتطور المعاملات التجارية بين مختلف الدول خاصة في مجال التجارة الخارجية، الأمر الذي جعل من هذه الأخيرة عصب اقتصاد هذه الدول، لما تؤديه من دور فعال في توسيع العلاقات التجارية على نحو متبادل، وهو ما أدى إلى ظهور تعقيدات في عمليات تجارية، ومنها ظهر مشكل التمويل الذي يواجه التنمية الاقتصادية، ومنه جاءت الدراسة تنصب على مسألة التمويل كطريق لدعم وتحفيز مجال التجارة الخارجية والمساهمة في تطورها، حيث يعتبر مصدر مالي من شأنه النهوض بالمشاريع الاستثمارية. من هنا يبرز الدور الحيوي للقطاع البنكي في تمويل الاقتصاد داخل دولة، وتمتد هذه الفعالية لتشمل خارج الدولة ونخص هنا التجارة الخارجية. نظرا لأهمية هذا الموضوع كان الطرح لإشكال التالي: ما مدى مساهمة الاعتماد المستندي كآلية تقنية تمويلية حديثة في تنظيم التجارة الخارجية وضمان حقوق الأطراف المتعاقدة؟ ولإجابة على ذلك جاء تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناولنا من خلال الفصل الأول ماهية التعامل بالاعتماد المستندي في مجال التجارة الخارجية، وخصصنا الفصل الثاني لأحكام التمويل بالاعتماد المستندي في مجال التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المستندي – التجارة الخارجية – آليات التمويل

Sommaire

En raison du développement des transactions commerciales entre les différents pays, notamment dans le domaine du commerce extérieur, qui a fait de ce dernier l'épine dorsale de l'économie de ces pays, en raison du rôle effectif qu'il joue dans l'expansion des relations commerciales de manière mutuelle, qui a conduit à l'émergence de complications dans les opérations commerciales, y compris l'émergence d'un problème de financement face au développement économique, et de là l'étude s'est concentrée sur la question du financement comme moyen de soutenir et de stimuler le domaine du commerce extérieur et de contribuer à son développement, car il est considéré comme une source de financement qui favoriserait les projets d'investissement. De là émerge le rôle vital du secteur bancaire dans le financement de l'économie à l'intérieur d'un pays, et cette activité s'étend à l'extérieur du pays, et ici nous distinguons le commerce extérieur. Compte tenu de l'importance de ce sujet, la problématique suivante s'est posée : quel est l'apport du crédit documentaire en tant que mécanisme technique moderne de financement dans la régulation du commerce extérieur et la garantie des droits des contractants ? Afin d'y répondre, l'étude a été divisée en deux chapitres, où nous avons traité dans le premier chapitre de la nature de la gestion du crédit documentaire dans le domaine du commerce extérieur, et nous avons consacré le deuxième chapitre aux dispositions de financement par crédit documentaire dans le domaine du commerce extérieur.

Mots clés : crédit documentaire – commerce extérieur – mécanismes de financement